14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
السبت 7 فبراير 2009 م - العدد (14372) السنة الحادية والأربعون

ويحدِّثونك عن (القضية الجنوبية)

(2 ـ 2)

تدل القراءة الفاحصة لمخرجات خيار أحزاب (اللقاء المشترك) باللجوء الى اللعبة العمياء للحراك السياسي في الشوارع على أنّ ثمة لاعبين آخرين (من الداخل والخارج) وجدوا في هذا الخيار فرصة نادرة لإحياء مشاريع ميتة ، أوتمرير مشاريع صغيرة ومشبوهة تحت شعار (القضية الجنوبية) الذي أصبح قاسما مشتركا بين قوى متناقضة الأهداف والمصالح والمرجعيات يجمعها هاجس تصفية حسابات تاريخية مع الوحدة اليمنية بما هي وليد شرعي للثورة اليمنية (26سبتمبر ـ 14 اكتوبر) .

اللافت للنظر ان الحزب الاشتراكي اليمني حصر مهمته المحورية بعد خروجه إلى الشارع في تبني ما تسمى " القضية الجنوبية" والدعوة إلى حوارٍ سياسي حول هذه القضية والاتفاق على آليات حلها استناداً إلى اتفاقية الوحدة ووثيقة العهد والاتفاق وقراري مجلس الأمن الدولي أثناء الحرب والتزامات السلطة للأمم المتحدة في يوليو 1994م، وهو ما كان يطالب به تيار الأقلية بقيادة مسدوس وباعوم، فيما كان ما يسمى بتيار الأغلبية يرفضه بحزم قبل أن يجد نفسه أسيراً في فخ هذا الخطاب بعد أن ورطه حزب « التجمع اليمني للإصلاح" الذي كان له سبق المبادرة في التحريض على اللجوء الى الشارع والمتاجرة بآثار حرب 1994م بطريقة انتهازية وغير مبدئية، بهدف توظيفها ضمن أوراق سياسية أخرى لإضعاف الحزب الحاكم، وإرباك حكومته ومنعها عن تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية.

أحمد الحبيشي

وقد جاءت بيانات الدورات الأخيرة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، بما في ذلك رسالة أمينه العام السابق علي صالح عباد "مقبل" إلى رئيس الجمهورية الذي نشرته صحيفة (الثوري) في صفحتها الأولى في وقت سابقٍ من عام 2007 ليقدما دليلاً ساطعاً على عمق المأزق الذي يعيشه الحزب حالياً بعد أن تمكن تيار الأقلية بقيادة مسدوس وباعوم من فرض أجندته على عمل ونشاط الحزب في الشارع ، وصياغة عمياء للمهام والمطالب، الأمر الذي يزيد من تعقيد الموقف المأزوم لما يسمى بتيار الأغلبية في اللجنة المركزية، والذي كان يرفض ويخاصم خطاب ومطالب ما يسمى تيار مسدوس - باعوم بحدةٍ وعنف.

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنّ أحزاب ((اللقاء المشترك)) ليست وحدها التي تتاجر بما تسمى ((القضية الجنوبية)) منذ ان أصبحت تتبناها بشكل رسمي وعملي سواء من خلال بيانات الدورات الأخيرة للجنة المركزية أو بيانات أحزاب ((اللقاء المشترك))، وذلك في سياق التسابق المحموم مع ما تسمى قيادة ((الحراك الجنوبي)) على الفوز بالشارع ، بل أنّ ثمة أطرافاً يمنية في الخارج لم تخف صلاتها بهذه التحركات والمراهنات ، وهو ما نجد تفسيراً له في الدور الذي لعبته ولا تزال تلعبه ما تسمى حركة ((تاج)) التي تدعو إلى حق تقرير المصير للجنوب.

بدأ دور حركة (تاج) في الداخل من خلال ما يسمى لقاء التصالح والتسامح الذي احتضنته جمعية أبناء ردفان الخيرية بعدن في اجازة عيد الاضحى مطلع عام 2006م ، وغيرها من اللقاءات التي تمت في ردفان والضالع وموديه ولودرخلال الأعوام 2006 ـــ 2007م، وتحدث فيها عبر الهاتف المدعو أحمد عبدالله الحسني رئيس حركة ((تاج)).. ثمّ تطور هذا الدور بعد انطلاق حركة الاعتصامات والمظاهرات التي تقودها هيئات المتقاعدين العسكرية وصولاً إلى تشكيل قيادة ميدانية لما يسمى بالحراك الجنوبي الذي يدعو صراحة إلى إعادة دولة الجنوب العربي، ودخول قادة سياسيين سابقين في الحزب الاشتراكي اليمني في الخارج، على خط هذه التحركات من خلال التصريحات والمقابلات الصحفية التي أدلى بها كل من علي ناصر محمد وحيدر أبوبكر العطاس ومحمد علي أحمد وغيرهم.

وقد بدا واضحاً التوجه لتدويل ما تسمى القضية الجنوبية، سواء من خلال بيان احدى دورات اللجنة المركزية الذي أشار إلى قراري مجلس الأمن الدولي أثناء حرب صيف 1994م ، أو من خلال الشعارات التي رفعتها الفعاليات الانفصالية الجديدة باللغة الإنجليزية في ساحة الهاشمي في الشيخ عثمان بمحافظة عدن، وحرص قياداتها على اللقاء بسفراء الدول المانحة وفي مقدمتهم السفير الأمريكي والسفير البريطاني، بالاضافة الى التصريحات العلنية لقادة هذه الفعاليات الذين يهددون بتدويل مطالبهم الانفصالية، حيث تلتقي هذه التحركات مع مساعي أحزاب ((اللقاء المشترك)) لتدويل تداعيات حرب صعدة وما تسمى القضية الجنوبية، والمزاعم الخاصة بالوجود العلني المتزايد لتنظيم القاعدة في اليمن بهدف محاصرة النظام واضعاف المؤتمر الشعبي العام وحكومته!!

> ▯ ثمة أطراف في السلطة والمعارضة تحرص على أن يبقى ملف حرب 1994 مفتوحاً . ومن بينها تلك التي لعبت دوراً كبيراً في تأزيم الحياة السياسية خلال السنوات الأربع السابقة لتلك الحرب منذ قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م، مروراً بالأزمة الناجمة عن نتائج 1993م، وانتهاء بحرب صيف 1994م، وإعلان مشروع الانفصال

تشير التحركات الأخيرة والمنسقة لفروع الحزب الاشتراكي اليمني وحلفائه في المحافظات الجنوبية الى ان أحزاب (اللقاء المشترك) تريد ايصال رسائل الى أكثر من جهة ، مفادها ان الشارع في المحافظات الجنوبية أصبح موحداً حول قضية وطنية واحدة تتبناها أحزاب (اللقاء المشترك) بقيادة حزب التجمع اليمني للإصلاح . لكن هذه الأحزاب لم تقدم حتى الآن أي توضيح مقنع لموقفها من تسلل دعاة المطالبة بإحياء مشروع الجنوب العربي الى (شارع المشترك) ونجاحهم في جر تلك الأحزاب الى أحراش ما تسمى (القضية الجنوبية) .

لم يعد صعبا على أي مراقب للمشهد السياسي في المحافظات الجنوبية ملاحظة حالة التسابق بين الحزب الاشتراكي وحزب (الاصلاح) على قيادة الفعاليات والاعتصامات التي تتم تحت شعارات (القضية الجنوبية) ،الى جانب السباق المحموم بين الأجنحة المتصارعة في قيادة الحزب الاشتراكي ، في محاولة يائسة للبحث عن طوق للنجاة يعيد الدور القيادي للحزب الاشتراكي ، حتى وإن كان ثمن ذلك هو السقوط في مستنقع المشاريع الانفصالية التي لا تنتمي بأي حال من الأحوال إلى تاريخ الحزب الاشتراكي، ورصيد كفاحه الوطنيً المشرف ضد كافة المشاريع الاستعمارية الأنجلو سلاطينية ، التي ارتبطت بما كانت تسمى (القضية الجنوبية)، منذ ظهور مشروع اتحاد إمارات الجنوب العربي في نهاية الخمسينات كرد فعل لشعارات الاستقلال والوحدة اليمنية التي ارتفعت بعد اندلاع إضرابات مارس العمالية الشهيرة عام 1956م، ودخول الطبقة العاملة اليمنية ميدان العمل الوطني كقوة سياسية منظمة في نقابات.

ومن نافل القول إنّ مشروع اتحاد الجنوب العربي كان يستهدف نزع الهوية اليمنية عن الجنوب المحتل، وتلفيق هوية بديلة.. وقد بدأ هذا المشروع يلفظ أنفاسه الأخيرة بقيام ثورة 14 أكتوبر التي أنجزت الاستقلال الوطني للجنوب اليمني ، وأطلقت الرصاصة الأخيرة على مشروع "الجنوب العربي" بما هو نظام حكم أنجلو سلاطيني معادٍ للهوية الوطنية اليمنية، ثم أقامت على أنقاضه جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي أعادت الهوية اليمنية إلى جنوب الوطن بعد تحريره من الاستعمار في 30 نوفمبر 1967م، وصولاً إلى قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م، التي أعادت للوطن اليمني المشطور وجهه الشرعي الواحد.

> ▯ التوجه لتدويل ما تسمى القضية الجنوبية، بدا واضحاً سواء من خلال بيان احدى دورات اللجنة المركزية الذي أشار إلى قراري مجلس الأمن الدولي أثناء حرب صيف 1994م ، أو من خلال الشعارات التي رفعتها الفعاليات الانفصالية الجديدة باللغة الإنجليزية في ساحة الهاشمي في الشيخ عثمان بمحافظة عدن، وحرص قياداتها على اللقاء بسفراء الدول المانحة وفي مقدمتهم السفير الأمريكي والسفير البريطاني، بالاضافة الى التصريحات العلنية لقادة هذه الفعاليات الذين يهددون بتدويل مطالبهم الانفصالية

ومامن شك في أن تكتيك « اللجوء إلى الشارع « هو المسؤول الأول عن التداعيات والتحديات الخطيرة التي أصبحت لا تهدد فقط السلم الأهلي والوحدة الوطنية، بل أنّها تمتد لتفتح الأبواب واسعة لدخول تيارات مختلفة من الداخل والخارج، وإحياء مشاريع ميتة دفنتها الحركة الوطنية اليمنية بنضالها وتضحياتها، وبالذات نضال وتضحيات أبناء الجنوب اليمني الذين تصدوا لمشروع « الجنوب العربي » عندما حاول الاستعمار البريطاني تمريره بهدف تطويق شعارات الاستقلال والوحدة اليمنية التي رفعتها الأحزاب والقوى السياسية الوطنية والنقابات العمالية ومنظمات الطلاب والشباب والنساء في منتصف الخمسينات، على إثر ظهور الطبقة العاملة اليمنية كقوة سياسية منظمة في نقابات، وانخراطها في العمل الوطني التحرري، حيث كان الهدف من هذا المشروع يتمحور حول سلب وطمس الهوية اليمنية للجنوب المحتل وتلفيق هوية بديلة ومزيفة بدلاً عنها.

ومما له دلالة أنّ شعارات (القضية الجنوبية) لم تشتمل فقط على القضايا المتعلقة بمعالجة آثار حرب صيف 1994 وتصحيح الممارسات الخاطئة باسم الوحدة وهو ما أكد عليه أيضا فخامة رئيس الجمهورية في خطابه التاريخي بمناسبة العيد الأربعين للاستقلال الوطني في عدن ، لكنها امتدت لتنفتح على شعارات ومشاريع انفصالية ضيقة ، تهدد بتمزيق وحدة الوطن وتماسك نسيجه الاجتماعي، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بتفاعل بعض اللاعبين السياسيين في حركة الشارع من المحسوبين على الحزب الاشتراكي اليمني مع الشعارات الانفصالية التي تتحدث عن « الجنوب العربي » و« جنوبنا العربي » و« حضرموت التاريخية قبل الوحدة والشرعية» عبر بعض المسيرات والمقالات والمداخلات في بعض وسائل الإعلام المحلية والعربية على طريق التعاطي مع ما تسمى بالقضية الجنوبية التي سيطرت على بيانات الدورات الأخيرة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ اصطلاح (القضية الجنوبية) كان عنواناً لثقافة سياسية استعمارية سلاطينية رجعية استهدفت طرح قضية الجنوب المحتل والتعامل معها من منظور جيوسياسي انعزالي يخرج مصير الجنوب اليمني وأهله من هويتهم الوطنية اليمنية، ويبعدهم عن مصيرهم المستند إلى حقائق التاريخ والجغرافيا ووحدة الأرض والإنسان والمصير.

لا يختلف اثنان في أنّ فتنة 1994م والحرب التي رافقتها، ألحقت أضراراً بالحياة السياسية والوحدة الوطنية. لكن ذلك لا ينفي حقيقة أنْ المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح أدرك ضرورة إزالة آثار تلك الحرب وإغلاق ملفاتها بواسطة العديد من القرارات والإجراءات والمبادرات والتوجهات التي استهدفت إزالة معظم الآثار الناجمة عن تلك الحرب ومعالجة ما تبقى منها . .بيد إنّ ثمة أطرافاً في السلطة والمعارضة تحرص على أن يبقى ملف تلك الفتنة مفتوحا . ومن بينها تلك التي لعبت دوراً كبيراً في تأزيم الحياة السياسية خلال السنوات الأربع السابقة لتلك الحرب منذ قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م، مروراً بالأزمة الناجمة عن نتائج 1993م، وانتهاء بحرب صيف 1994م، وإعلان مشروع الانفصال على نحو ما سبق عرضه عند الإشارة إلى مسؤولية الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح ـــ بوصفهما لاعبين أساسيين في « اللقاء المشترك » ـــ عن التداعيات التي نجمت عن شراكتهما في تأزيم الحياة السياسة قبل الحرب وبعدها وفي الوقت الحاضر. ناهيك عن مسؤولية السلطة في تجاهل ما تراكم من مشكلات بفعل سلوك بعض المتنفذين الذين تورطوا بالاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي والتصرف بعقارات الدولة والأوقاف لغرض المضاربة بها، والسكوت إزاء الإدارات الفاشلة التي تسببت في ركود و تعثر العديد من المؤسسات العامة، وعدم محاسبة الفاسدين الذين كشفت تقارير الجهاز المركزي للمراجعة والمحاسبة تورطهم في نهب المال العام، بالإضافة إلى عدم تصحيح السياسات المركزية المفرطة التي أحدثت شللاً تاماً في عمل ونشاط الموانئ والمطارات وبعض المرافق الحيوية في المحافظات الجنوبية ، على الرغم من الإنجازات التنموية غير المسبوقة في مجال تحديث بنيتها التحتية، ما أدى إلى إ هدار هذه الإنجازات بسبب عدم تشغيلها.

بيد أنّ الاعتراف بخطورة التداعيات الناجمة عن الحرب وتهديدها للوحدة والديمقراطية والتأكيد على ضرورة إزالة آثارها السلبية، لا يبرران اللجوء إلى تزييف الوعي والهروب إلى الخلف تارة أو إلى الأمام أحياناً على نحو ما يتم تسويقه عبر الخطاب السياسي والاعلامي لماكنة دعَاية والتحريض التي تديرها أحزاب المعارضة المنضوية في ما يسمى (اللقاء المشترك) !!

عن / صحيفة (26 سبتمبر)

خيارات «حماس» بعد الحرب: هدنة طوعية أو مقاومة مفتوحة

لا شكّ أن الأوضاع على الساحة الفلسطينية، بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، لن تكون كما قبلها، لا على صعيد عملية التسوية، ولا بالنسبة الى شكل النظام السياسي، ولا بالنسبة الى العلاقة بين حركتي «فتح» و «حماس».

فبعد هذه الحرب الوحشية المدمرة، لم يعد من المقبول فلسطينيا وعربيا، استمرار المفاوضات بالطريقة السابقة، التي حوّلتها إلى مجرد عملية علاقات عامة لا نهاية لها، تستمر إسرائيل تحت غطائها بفرض الأمر الواقع، بالاستيطان وتهويد القدس والجدار الفاصل ومحاصرة غزة. وقد نجحت عن ذلك، حتى الآن، مواجهات عسكرية عنيفة بين الطرفين، منذ اندلاع الانتفاضة الثانية (2000)، التي نجحت عنها معاودة احتلال مناطق السلطة في الضفة، وشن حرب مدمرة ضد غزة. هذا بالنسبة الى خيار السلطة. أما بالنسبة الى حركة «حماس»، فإن الحرب الأخيرة بيّنت الثمن الباهظ الذي يمكن أن تجبيه إسرائيل من الفلسطينيين، في حال استمروا بالمقاومة وفق الطريقة السابقة (بالصواريخ)، من دون توفير غطاء أو ردع عربي لإسرائيل.

وعلى صعيد نظامهم السياسي فإن الفلسطينيين يواجهون استحقاق إعادة اللحمة إلى كيانهم، وإعادة بناء نظامهم السياسي، بما في ذلك المنظمة والسلطة، بعيدا عن التجاذبات الفصائلية والتوظيفات الإقليمية، وعلى أسس ديموقراطية تعددية، وعلى قاعدة التمثيل وصناديق الاقتراع. فمن الواضح أن هذه الحرب أنهت تماما احتكار حركة «فتح» للقيادة والشرعية، في السلطة والمنظمة، وأكدت أنها لم تعد وحدها صاحبة القرار في ما يتعلق بالخيارات السياسية الاستراتيجية. كما بينت هذه الحرب أن الانقسام شكل أكبر خدمة لإسرائيل، إذ أضعف الفلسطينيين، وشغلهم عن الصراع ضد عدوهم، وسهّل على إسرائيل الاستفراد بقطاع غزة وحصاره، والتنكيل به.

أما بالنسبة الى العلاقة بين حركتي «فتح» و «حماس»، فيمكن القول إن هذه الحرب هي بمثابة معركة «كرامة» ثانية، بالنسبة الى «حماس»، في استعادة تاريخية لمعركة «الكرامة» في الأردن (1968) قبل أربعين عاما، والتي قررت فيها قيادة «فتح» التصدي للهجوم الإسرائيلي. وقد شكلت هذه المعركة تاريخا فاصلا في العمل الفلسطيني، حيث انتصر تيار الكفاح المسلح، وصعدت «فتح» (بقيادة أبو عمار)، إلى سدّة القيادة وإلى رئاسة منظمة التحرير، ولا تزال. ويبدو أن الساحة الفلسطينية كانت بحاجة الى «كرامة» ثانية، أو إلى صدمة كبيرة، بقدر الحرب الوحشية التي شنّتها إسرائيل ضد غزة، لاختبار خيار «حماس»، و «تطويب» دورها في القيادة، ذلك أن الشرعية القيادية في هذه الساحة الشعبوية لا تأتي من صناديق الانتخابات أو من سلامة الخطابات، بقدر ما تأتي من مجال الصراع ضد إسرائيل.

مع ذلك يبدو واقع «حماس» الآن غير واقع «فتح» قبل أربعين عاما، فحينها لم يكن ثمة منافس قوي لـ «فتح» على المستوى الجماهيري، وتجربة المقاومة المسلحة في بداياتها، والمعطيات العربية لصالحها، وهي لم تفرض هيمنتها بالقوة العسكرية، كما حصل عندما سيطرت «حماس» على غزة (2007). وهذه التعقيدات تزيد من صعوبة توجه هاتين الحركتين نحو حل معضلة القيادة، أو المشاركة في القيادة، لا سيما في ضوء تباعد الخيارات السياسية، وغياب الثقة بينهما، اذا لم ترافق ذلك ضغوط شعبية وعربية قوية.

المشكلة أيضا أن مشروعية سعي «حماس» لتعزيز مكانتها القيادية، لا تزيد عن مشروعية «فتح»، من أوجه عدة، ما يتطلب منهما إبداء مرونة متبادلة لخلق نوع من التوازن والشراكة في النظام الفلسطيني. فقد انتهى عهد الاحتكار والتفرد، وما لم يعد مقبولا من «فتح» لن يكون مقبولاً من «حماس» أيضا. وبديهي أن البديل عن التوافق بين «فتح» و «حماس» على تشكيل حكومة، وإعادة بناء منظمة التحرير، يعني استمرار التنابذ والاتهام والانقسام وربما التقاتل، ما يفيد إسرائيل ويضر بقضية الفلسطينيين.

بعد هذه الاستحقاقات الفلسطينية، ثمة سؤال يطرح نفسه على حركة «حماس»، من موقعها في القيادة، فهل ستستأنف هذه الحركة إطلاق الصواريخ من القطاع على المدن الإسرائيلية؟ وما هي استراتيجيتها السياسية والعسكرية للمرحلة المقبلة؟

واضح أن «حماس»، وعلى صعيد الصراع مع إسرائيل، ستقف أمام واحد من خيارين، فإما استئناف إطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية المتاخمة لغزة، كونه الشكل الوحيد، أو الغالب، الذي تترجم به مقاومتها لإسرائيل حاليا، أو اعتبار المرحلة القادمة بمثابة هدنة، أو تهدئة طوعية، لاعتبارات تتعلق بإدارة معركة إعمار غزة، وأيضا لترجمة ما تم تحقيقه من صمود، على الصعيد السياسي، لاسيما على صعيد اكتساب الشرعية على مختلف المستويات الدولية والعربية والفلسطينية.

ماجد كيالي ▯

وعلى الأرجح فإن «حماس» ستأخذ بالخيار الثاني لالتقاط الأنفاس، ولإدراكها تبعات استئناف إطلاق الصواريخ عليها، وعلى أهالي القطاع، ولخوض معركة الشرعية. وقد أكد على ذلك خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة (في خطاب ألقاه يوم 21 من الشهر الماضي)، حيث اعتبر أن حركة «حماس» التي اكتسبت شرعيتها من صناديق الاقتراع، اكتسبتها مجددا في النصر الذي حققته بصمودها في غزة.

اللافت أن هذا التوجه الى الداخل يذكّر بتداعيات حرب تموز (يوليو) 2006 في لبنان، التي أدت، فيما أدت إليه، إلى تحويل جهد «حزب الله» من التركيز على مقاومة إسرائيل إلى الانخراط أكثر في تعقيدات اللعبة السياسية اللبنانية. وهكذا يبدو أن «حماس» تمر بأعراض «حزب الله» نفسها، من جهة تصريف جل طاقتها في الداخل الفلسطيني، على الغالب، بعد أنْ باتت حدود الصراع مع إسرائيل معروفة ومحسوبة.

أما في حال اختارت «حماس» الاستمرار بإطلاق الصواريخ، على قاعدة جعل القطاع منصّة لتحرير فلسطين، على غرار «هانوي» بالنسبة الى فيتنام، أو على طريقة جنوب لبنان، بالنسبة الى «حزب الله». وبغض النظر عن وجاهة مثل هذه الفكرة أو تلك، من عدمها، فهكذا استراتيجية تبدو من دون أفق، ذلك لأن إسرائيل لن تورّط نفسها، على الغالب باحتلال القطاع مجدداً، لأنها لا تريد تحمّل عبئه السياسي والأمني والاقتصادي، بعد أن تحررت من هذا العبء بانسحابها الأحادي منه عام 2005.

ولعل البديل بالنسبة الى إسرائيل عن معاودة الاحتلال المباشر بات معروفا، ويتمثل باستمرار الحصار المشدد على القطاع وإغلاق معابره، وزيادة صعوبات العيش على سكانه المليون ونصف مليون شخص، وأيضا استمرار إعمال التدمير والتقتيل فيه، بين فترة وأخرى، على ما جرى في أوائل العام المنصرم، أو على غرار ما جرى في حرب الـ22 يوماً الأخيرة.

وبالنسبة الى فكرة جعل القطاع قاعدة للمقاومة (بالمعنى الهجومي وليس الدفاعي)، لتحرير فلسطين، أو لدحر الاحتلال من الضفة، فهي تحمّل القطاع أكثر مما يحتمل، وتدخله في مواجهات تفوق قدرته، لاسيما أن اعتماده على الموارد الخارجية التي تتحكم بها إسرائيل، وموقعه الجغرافي، لا يتيحان له ذلك. فضلاً عن أن هاتين العمليتين تقعان على عاتق الشعب الفلسطيني كله، وليس على القطاع وحده، كما تحتاجان الى وضع عربي مناسب، وظرف دولي موات.

ولعل شرط تحويل القطاع إلى منصّة يحتاج لكبح جماح آلة إسرائيل العسكرية المدمرة، من خلال وجود دولة عربية واحدة، على الاقل، قادرة على ردع إسرائيل عن البطش بالفلسطينيين، وهو غير متوفر. كما أن هذا الأمر يتطلب زمنا آخر، أي زمن التحرير، وليس هذا الزمن. لذا من غير المعقول الذهاب نحو هذا الخيار الذي يبرر لإسرائيل استباحة غزة بين وقت وآخر، تحت هذه الذريعة أو تلك، وتدميرها، ثم نتحدث عن صمود المقاومة! أما الحديث عن أن قدر غزة تحمل الدمار، كما جرى للندن أو لينغراد في الحرب العالمية الثانية، فهو في غير محله، فهذه المدن كانت تخوض حربا حاسمة ونظامية، وتدافع عن بلد أو شعب بأكمله، في حين يخوض الشعب الفلسطيني مقاومة شعبية ممتدة في الزمان والأشكال، ولا يمكن حسمها بضربة واحدة.

والخلاصة أن صمود غزة يتطلب أفقا سياسيا ممكنا، حتى لا يجري تبديده، وحتى لا يتحول القطاع إلى حقل رماية، أو معمل فخّار، لآلة التدمير الإسرائيلية.

النتيجة من ذلك أن «حماس» والقوى الفلسطينية الاخرى، معنية بفتح السؤال عن مكانة قطاع غزة في العملية الوطنية، وصوغ الاستراتيجية المناسبة للتعامل مع القطاع. فمع التأكيد على أهمية تدعيم المقاومة لصد أية اعتداءات إسرائيلية مستقبلا، فثمة إمكانية لتحويل القطاع إلى نموذج للدولة المنشودة، أي تحويله الى نموذج في الوحدة الوطنية، وبناء النظام السياسي، وإعلاء شأن القانون، والتنمية والتعليم والخدمات، كي يكون ذخرا للضفة في سعيها لدحر الاحتلال، وبخاصة أن العملية الوطنية الفلسطينية ذات وجهين تحرري وبنائي.

▯ كاتب فلسطيني